الإنفاق الحكومي وتأثيره على القطاع الخاص في المملكة العربية السعودية

د. نجلاء محمد إبراهيم بكر
كلية الاقتصاد والإدارة-جامعة الملك سعود

أهمية الدراسة

يلعب الانفاق الحكومي بشقيه (الاستهلاك والاستثمار) دورًا هامًا في الحياة الاقتصادية حيث يؤثر على الطلب الكلي بإعتباره أحد المكونات الأساسية لدالة الطلب الكلي كما يؤثر أيضًا على الاستثمار والاستهلاك الخاص، ويستخدم كذلك كأحد أدوات السياسة المالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويقوم الانفاق الحكومي بدورًا كبيرًا في المملكة العربية السعودية خاصة بعد إرتفاع إيرادات النفط وقيام الحكومة بدور هام في الحياة الاقتصادية في شتى المجالات كالبناء والتعمير وقطاع الزراعة والصناعة وغيرها. كما يمثل الانفاق الحكومي في المملكة الأداة الأساسية والهامة التي تستخدم للتحكم في النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

من منطلق أهمية الانفاق الحكومي في الدول بصفة عامة وفي المملكة بصفة خاصة كان من المهم دراسة الانفاق الحكومي وتأثيره على القطاع الخاص سواء تأثيره على الاستهلاك الخاص أو الاستثمار الخاص .

هدف الدراسة

تهدف الدراسة إلى استعراض حجم الانفاق الحكومي في المملكة ومجالاته والعلاقة بينه (سواء الانفاق الاستهلاكي أو الاستثماري) وبين الاستثمار

ويتطرق البحث في هذا الإطار إلى استعراض تطور الانفاق الحكومي خلال فترة الدراسة وتوضيح أهم مجالات هذا الانفاق للوقوف على نوعيته وتأثيره على القطاع الخاص .

(أ) تطور الانفاق الحكومي خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٩٥م

يبين الجدول التالي رقم (١) تطور الإنفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية خلال السنوات ١٩٧٥ - ١٩٩٥م . نرى أن الانفاق الحكومي يغلب عليه التزايد والنمو خلال الفترة من ٧٥ - ١٩٨١م وإن كان معدل التزايد قد انخفض في بعض السنوات مثل عام ٧٩ ، ١٩٨٠م. وهذا التزايد منشأه زيادة ايرادات النفط في ظل الارتفاع الملحوظ في أسعار البترول خلال هذه الفترة، وقد بلغ معدل الزيادة السنوية في الانفاق الحكومي خلال الفترة المذكورة ٥٦٪ في المتوسط وكان الجزء الأكبر من الزيادة يتركز في الانفاق الاستثماري حيث كان متوسط الزيادة السنوية يصل إلى ٥٤٪ بينما متوسط الزيادة السنوية بالنسبة للانفاق الاستهلاكي يصل إلى ٧٪ ويرجع ذلك إلى طبيعة هذه الفترة التي استلزمت التوسع.

في الانفاق الحكومي وخاصة الانفاق الاستثماري لحفز حركة التنمية وحركة البناء والعمران والقيام بالتجهيزات الأساسية وخاصة المرافق العامة والعمل على استغلال جميع الموارد الطبيعية والبشرية التي وهبها الله للمملكة. بالإضافة إلى تشجيع التوسع في الزراعة والصناعة وتوفير التسهيلات التي من شأنها تشجيع القطاع الخاص.

أما خلال الفترة ٨٢ - ١٩٨٨م فتشهد تراجع في الانفاق الحكومي سواء الاستثماري أم الاستهلاكي. وقد بلغ متوسط الانخفاض في الانفاق الحكومي ٣٦٪ خلال هذه الفترة وتركز بصفة خاصة في مجال الانفاق الاستثماري الذي تراجع بنسبة ٦٣٪ ويعزى ذلك إلى الظروف التي سادت أسواق النفط العالمية وتدهور أسعاره عالميًا وبالتالي إنخفاض عائدات الزيت مما أثر على إيرادات الدولة وقد صاحب ذلك عجزًا في ميزان المدفوعات أدى بدوره إلى السحب من الودائع المالية للدولة في الخارج وبالتالي خفض عوائد الاستثمارات الأجنبية. وقد حاولت الدولة

جدول رقم (١) تطور حجم الانفاق الحكومي في المملكة خلال الفترة ٧٥ - ١٩٩٤م

القيمة بالمليون ريال

السنة	الانفاق الحكومي الاستثماري +الاستهلاك	معدل النمو السنوي	الاستثمار الحكومي	٪	الاستهلاك الحكومي	٪
١٩٧٥	٤٦ ٣٧٤	-	١٧ ٤٩١	-	٢٨ ٨٨٣	-
٧٦	٦٨ ٣٨٥	٪٤٧	٢٧ ٣٥٢	٪٥٦	٤١ ٠٣٣	٪٤٢
٧٧	٨٧ ٥١٨	٪٢٨	٤٠ ٤٨٤	٪٤٨	٤٧ ٠٣٤	٪١٥
٧٨	١٢٠ ٩٣٥	٪٣٨	٤٩ ٠٣١	٪٢١	٧١ ٩٠٤	٥٣
٧٩	١٣٩ ١٦١	٪١٥	٦١ ٥٩٨	٪٢٦	٧٧ ٥٦٣	٨
٨٠	١٤٨ ٧٨٩	٪٧	٦٦ ٨٧٤	٪٩	٨١ ٩١٥	٦
٨١	٢٠٢ ٤٠٧	٪٣٦	٧٣ ٨٨١	٪١٠	١٢٨ ٥٢٦	٥٧
٨٢	١٩٣ ٢٦٥	(٪٥)	٦٦ ٤١١	(٪١٠)	١٢٦ ٨٥٤	(٪١)
٨٣	١٧١ ٣٥١	(٪١١)	٥٠ ٠٢٦	(٪٢٥)	١٢١ ٣٢٥	(٪٤)
٨٤	١٦٧ ٣٦٩	(٪٢)	٤٦ ٣١٤	(٪٧)	١٢١ ٠٥٥	(٠,٢)
٨٥	١٤٧ ١٦٣	(٪١٢)	٣٢ ٧٧٥	(٪٢٩)	١١٤ ٣٨٨	(٪٦)
٨٦	١٣١ ٥٥١	(٪١١)	٢٥ ١٨٤	(٪٢٣)	١٠٦ ٣٦٧	(٪٨)
٨٧	١٣٥ ١٠٩	٪٣	٢٧ ٤٠٢	٪٩	١٠٧ ٧٠٧	٪١
٨٨	١١٨ ٤٤٦	(٪١٢)	٢٤ ٠٢٩	(٪١٢)	٩٤ ٤١٧	(٪١٢)
٨٩	١٢٢ ٨٤٩	٪٤	٢٦ ٢٨٥	٪٩	٩٦ ٥٦٤	٪٢
٩٠	١٦٢ ٦١٧	٪٣٢	٤٢ ٤٩١	٪٦٢	١٢٠ ١٢٦	٢٤
٩١	٢١٠ ٢٠١	٪٢٩	٤٥ ٢٠١	٪٦	١٦٥ ٠٠٠	٣٧
٩٢	١٨١ ٢٥٤	(٪١٤)	٣٢ ٢٨٩	(٪٢٨)	١٤٨ ٩٦٥	(١٠)
٩٣	١٥٧ ٨٠٨	(٪١٣)	٣٠ ١٢٩	(٪٧)	١٢٧ ٧٧٩	(١٤)
٩٤	١٤٣ ٥٣٠	(٪٩)	٢٣ ٩٦٩	(٪٢٠)	١١٩ ٥٦١	(٪٦)
٩٥	١٤٨ ٠١٦	٪٣	٢٥ ١٦٧	٪٥	١٢٢ ٨٤٩	٪٣

* ( ) سالبة .

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي - التقرير السنوي - أعداد مختلفة.

- International Monetorl Fund, 1997, P. 67 - 69 .

علاج العجز في الميزانية العامة الذي بلغ ٦٩ مليون ريال عام ١٩٨٦م من خلال اصدار السندات الحكومية عام ١٩٨٩م وتخفيض النفقات وخاصة الاستثمارية وتشجيع الاستثمار الخاص بإحلال الموردين المحليين محل الموردين الخارجيين في كثير من العقود وخاصة في المجالات العسكرية[٢] . وصاحب ذلك انخفاضًا محدودًا في الرواتب والمخصصات ونفقات التشغيل والصيانة وتأجلت المشروعات الجديدة.

أما الفترة الثالثة فهي تبدأ من عام ١٩٨٩وحتى عام ١٩٩٥م وقد شهدت هذه الفترة تحسنًا في الانفاق الحكومي وأخذت معدلات الانفاق في التزايد وخاصة في السنوات الثلاث الأولى. ففي هذه الفترة عمدت الدولة إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال ثبات مسار النفقات الحكومية لزرع ثقة القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني. أما التراجع في النفقات الحكومية خلال السنوات الأخيرة من هذه الفترة (٩٢ / ٩٤ – ١٩٩٥) فإنه راجعًا إلى تأثير حرب الخليج وما عكسته من نتائج على ميزانية الحكومة. ولقد تركز التخفيض في النفقات الحكومية الاستثمارية.

وقد عانى القطاع الخاص وخاصة الذي ترتبط استثماراته بالقطاع الحكومي من مشاكل رئيسية تمثلت في انخفاض هامش الربحية وعدم قدرته على التشغيل الكامل لطاقته الانتاجية لذلك استمرت الدولة في خطتها الخامسة في مساندة القطاع الخاص من خلال الاجراءات التنظيمية والحوافز المختلفة بما في ذلك التمويل المشترك بين القطاعين الحكومي والخاص.

٣ - مجالات الإنفاق الحكومي

كان الإنفاق الحكومي يتركز في تنمية الموارد الاقتصادية (٢٠٪) وذلك أثناء فترة الخطة الخمسية الأولى والثانية ويلي ذلك في الأهمية النفقات الموجهة لتنمية الموارد البشرية وإعدادها وتعليمها وتأتي النفقات الصحية والتنمية الاجتماعية ، ثم النقل والمواصلات في المؤخرة. ويتماشى ذلك مع طبيعة الظروف التي كانت سائدة في المملكة في بداية مرحلة التنمية حيث عملت الدولة ولازالت

على تنمية مواردها المختلفة وزيادة قاعدة هذه الموارد لرفع معدلات النمو الاقتصادي ولرفع معدلات الأداء الاقتصادي وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (٢).

جدول رقم (٢) *

توزيع النفقات الحكومية وفقًا لأهم مجالاتها

القيمة بالبليون ريال

النفقات / الفترات	تنمية الموارد الاقتصادية		تنمية الموارد البشرية		الصحة والتنمية الاجتماعية		النقل والمواصلات		البلديات والاسكان		الاجمالي	
	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪	القيمة	٪
الخطة الخمسية الثانية ١٣٩٥-١٤٠٠هـ	٩٢,١٣٥	٪٢٩	٨٠,١٢٣	٢٥,٢	٣٣,٢١٢	١٠,٤	٩٤٤,	١١٢		٣٥,٤	٣١٨,١١٤	١٠٠
الخطة الخمسية الثالثة ١٤٠٠-١٤٠٥هـ	١٢٠,٤	٢١,٤	١٢٤,٣	٢٢	٦٩,٦	١٢,٣	١٣٩,١	٢٥	١٠٨,٩	١٩,٣	٥٦٢,٣	١٠٠
الخطة الخمسية الرابعة ١٤٠٥-١٤١٠هـ	٦٤,٥	٢٠	١١٤,٢	٣٥,٢	٥٩,١	١٨,٢	٥٠,٦	١٥,٦	٣٥,٧	١١	٣٢٤,١	١٠٠
سنة ١٤١٥/١٤١٦هـ	٣,٨٥٥	٧	٢٦٩,١٢	٥٠	١٠,١٦١	١٩	٦,١٩٩	١٢	٦,٢٧٥	١٢	٥٣,٤٠٢	١٠٠
سنة ١٧/١٤١٦	٤,٥٤٤	٨	٢٧,٥٣٦	٥٠	١٠,١١٠	١٨	٦,٣١٠	١٢	٦,٢٤٩	١٢	٥٤,٧٤٩	١٠٠
سنة ١٨/١٤١٧	٤,٧٣٣	٦,٣	٤١,٥٩٥	٥٦	١٤,٣٦٦	١,٩٢	٦,٨٩٠	٩,١	٧,٠٣٣	٩,٤	٧٤,٦١٧	١٠٠

* أخذت فترات مختلفة نظرًا لعدم انتظام البيانات .

المصدر : - وزارة التخطيط - الخطط الاقتصادية (الثانية - الثالثة - الرابعة).

- مؤسسة النقد العربي السعودي - التقرير السنوي ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

يتضح من الجدول السابق أنه في أثناء الخطة الخمسية الثالثة والرابعة بدأت نفقات تنمية الموارد البشرية تتصدر قائمة النفقات الحكومية (٣٥٪) يليها نفقات تنمية البنية الأساسية من نقل ومواصلات وإسكان مما يشير إلى توجيه إهتمام الدولة خلال هذه المرحلة نحو الموارد البشرية وخاصة بعد جهودها الواضحة في تنمية مواردها الاقتصادية الأخرى، فكان لزامًا عليها القيام بتوفير وإعداد الموارد البشرية اللازمة للتنمية وذلك من خلال توفير فرص التعليم والتدريب من خلال

زيادة عدد المدارس والجامعات وإعطاء الحوافز للطلاب للإستمرار في التعليم والتدريب لتوفير الكوادر البشرية المؤهلة للعمل وتحمل عبء التنمية [٢].

كما يتضح كذلك من بيانات الجدول رقم (٢) أن نفقات تنمية الموارد البشرية قد ظلت في السنوات الأخيرة من الفترة ١٤١٥/١٤١٦ - ١٤١٧/١٤١٨هـ تتصدر قائمة النفقات العامة تمشياً مع برامج سعودة الوظائف وتأتي في المرتبة الثانية نفقات الصحة والتنمية الاجتماعية يليها المواصلات والبلديات والاسكان. كما تراجعت الأهمية النسبية لنفقات تنمية الموارد الاقتصادية بالنسبة لباقي النفقات حيث تم في المرحلة الأولى التركيز على استغلال الموارد الاقتصادية وخاصة النفط والمصادر الأخرى، ولذلك فقد عملت الدولة على الاهتمام بالإنسان السعودي وتهيئته وإعداده للمرحلة القادمة وما يستلزم ذلك من نفقات تعليمية وصحية وتهيئة الخدمات المختلفة.

ثانياً : الجزء التطبيقي

نبدأ قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي وكل من الاستثمار والاستهلاك الخاص من خلال سلاسل زمنية تشمل الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٥م وأيضًا قياس العلاقة فيما بين الانفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري) والاستثمار الخاص . ثم قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري) والاستهلاك الخاص للوقوف على طبيعة العلاقة بينها ومدى تأثير الانفاق الحكومي على القطاع الخاص . كما نتناول أهم الدراسات السابقة التي أهتمت بهذا الموضوع .

(أ) اهم الدراسات السابقة في مجال البحث

لقد ظهرت دراسات عديدة خاصة بدراسة العلاقة بين الانفاق الاستثماري الحكومي والاستثمار الخاص من ناحية وبين الانفاق الحكومي والاستهلاك الخاص من ناحية أخرى. وكانت أول هذه الدراسات دراسة Bailly [٣] والتي تناولت قياس العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي الحكومي والاستهلاك الخاص واظهرت أن الاستهلاك الحكومي يؤثر على الاستهلاك الخاص كما يتأثر به، أي أن العلاقة تبادلية بينهما. فالوحدة الواحدة من الاستهلاك الحكومي من السلع والخدمات لها تأثير تبادلي على الاستهلاك الخاص.

وتأكدت نفس نتيجة الدراسة السابقة في دراسة Barrow[٤] والتي أجراها على دولة واحدة ولكنه استخدم نموذجًا أكثر تطوراً من نموذج Baily وتبع ذلك دراسة كل من (Kormendi عام ١٩٨٣ و Aschauer عام ١٩٨٥م)[٥] وقد أجرا دراستهما على الولايات المتحدة الأمريكية ووجد كلاً منهما أن العلاقة بين الانفاق الحكومي والانفاق الخاص علاقة موجبة ثم طور Aschauer دراسته عام ١٩٨٩م [٦] حيث استخدم سلسلة زمنية طويلة عن نفس الدولة (الولايات المتحدة الأمريكية) وتوصل في هذه الدراسة إلى نفس نتائج دراسته السابقة.

كما كانت هناك دراسة Barro[٧] استخدم فيها قطاعات مقطعية لمجموعة من الدول . وكذلك دراسة Bairon[٨] التي أكدت أن الاستهلاك الحكومي له تأثير قوي

على الاستهلاك الخاص وهو تأثير ايجابي بينما ينصب تأثير الاستثمار الحكومي على الانتاجية الحدية لرأس المال الخاص.

وكذلك يوجد دراسة Karros [٩] والتي أوضحت أن الاستهلاك الحكومي والاستهلاك الخاص مكملان لبعضهما البعض وقد أجرى هذه الدراسة على ٣٠ دولة منها استراليا وكندا والدانمارك وايطاليا .. وبلغ عدد المشاهدات ٣٠ مشاهدة وجمع البيانات من واقع تقارير صندوق النقد الدولي. وقد استنتج Karros من الدراسة أن الدول ذات الانفاق الحكومي الكبير يكون حجم الادخار الخاص بها صغير بينما ترتفع المدخرات الخاصة في الدول ذات الانفاق الحكومي المحدود.أما الدراسة الأخيرة فقد قام بها (Isabela, Jose. M and Jose Roland 1997) [١٠]، استخدمت فيها بيانات عن مجموعة دول OECD وتم في هذه الدراسة عمل سلسلة زمنية للفترة من عام ١٩٧٩ وحتى عام ١٩٨٨ وانتهت الدراسة إلى أنه يوجد تأثير ايجابي للاستثمار الحكومي على الاستثمار الخاص وخاصة في مجال الانفاق الاستثماري في البنية الأساسية. وأن زيادة الاستثمار الحكومي في مجال البنية الأساسية يعمل على نمو الاستثمار الخاص وارتفاع مستوى انتاجيته متمثلاً في الناتج الحدي لرأس المال. كما أكدت الدراسة علىوجود علاقة تكاملية بين الاستثمار الحكومي والاستثمار الخاص . وأظهرت دراسة العلاقة بين الاستهلاك الحكومي والاستهلاك الخاص عدم معنوية العلاقة وبالتالي عدم تأثير الاستهلاك الحكومي على الاستهلاك الخاص.

هذه هي أهم الدراسات التي تناولت في دول مختلفة بصفة عامة، تأثير الانفاق الحكومي على القطاع الخاص سواء تناولت جزئية من الانفاق الحكومي أو كل الانفاق الحكومي .

(٣) تأثير الانفاق الحكومي (الاستثماري والاستهلاكي) على الاستثمار الخاص

ننتقل في هذا الجزء إلى قياس العلاقة بين الانفاق الحكومي والاستثمار الخاص في المملكة العربية السعودية خلال الفترة من عام ١٩٧٥ حتى عام ١٩٩٥م وطبيعة العلاقة بينهما، هل هي طردية أم عكسية، وتأثير ذلك على القطاع الخاص

واستثماراته. وقد تم استخدام المعادلة الآتية في توضيح طبيعة هذه العلاقة .

$$i = i[FK, ig, cg] \quad (١)$$

$$i_t = a_{1t} + a_{2t} FK_t + a_{3t} ig + a_{4t} cg + e \quad (٢)$$

حيث أن :

ثوابت ⟵ $a_t , a_{2t} , a_{3t} , a_{4t}$

الناتج الحدي لرأس المال الخاص = FK

الاستثمار الخاص في الفترة الزمنية t = i_t

الانفاق الاستثماري الحكومي = ig

الانفاق الاستهلاكي الحكومي = cg

بالنسبة للبيانات فقد تم تجميع البيانات من خلال تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي[١١] واستكملت بعض البيانات من واقع تقارير صندوق النقد الدولي.[١٢]

وتم تكوين سلسلة زمنية تشتمل على أربع متغيرات وإحدى وعشرون مشاهدة (انظر جدول ٣) .

وتم اختبار العلاقة بين كل متغير من المتغيرات (الناتج الحدي لرأس المال الخاص ، الاستثمار الحكومي والاستهلاك الحكومي) وبين الاستثمار الخاص وكذلك تم اجراء اختبار Box - Pierce بالنسبة للبواقي[١٣] وهذا ما يظهره الجدول التالي رقم (٣) .

جدول (٣)
المتغيرات الأربعة الأساسية في الدراسة الاحصائية

السنة	معدل نمو الاستثمار الحكومي ig	معدل نمو الاستهلاك الحكومي cg	الناتج الحدي لرأس المال الخاص F K	معدل نمو الاستثمار الخاص i
١٩٧٥	١,٣٧	٠,٨٢	٢,٥٦	٠,٥٩
١٩٧٦	٠,٥٦	٠,٤٢	٢,٠٠	٠,٥٥
١٩٧٧	٠,٤٨	٠,١٥	٥,٨١	٠,١١
١٩٧٨	٠,٢١	٠,٥٣	١٠,٠٠	٠,٠٦
١٩٧٩	٠,٢٦	٠,٠٨	٣,٤٧	٠,٢٠
١٩٨٠	٠,٠٩	٠,٠٦	٢,٥٥٤	٠,٢٤
١٩٨١	٠,١٠	٠,٥٧	٢,٠٢١٥	٠,٢٥
١٩٨٢	(٠,١٠)	(٠,٠١)	(٨,٧٤)	(٠,٠٥)
١٩٨٣	(٠,٢٥)	(٠,٠٤)	١,٤١٥	٠,٢١
١٩٨٤	(٠,٠٧)	(٠,٠٠٢)	٣,١٤	(٠,٠٢)
١٩٨٥	(٠,٢٩)	(٠,٠٦)	(٠,١٨)	(٠,١٣)
١٩٨٦	(٠,٢٣)	(٠,٠٧)	(٢,٩٧)	(٠,٠٩)
١٩٨٧	٠,٩٠	٠,٠١	(٠,٧٣)	(٠,٠٣)
١٩٨٨	٠,١٢	٠,٠٩	٦,٤٦	(٠,٠٢)
١٩٨٩	٠,٠٩	٠,٠١	٣,٤١	٠,٠٣
١٩٩٠	٠,٦٢	٠,٢٤	(١,٦٣)	(٠,١٧)
١٩٩١	(٠,٠٦)	٠,٣٧	٠,٩٧	٠,٣٦
١٩٩٢	(٠,٢٩)	٠,١٠	٠,٤٤	٠,٤٩
١٩٩٣	(٠,٠٧)	(٠,١٤)	١,١٢	٠,١٠
١٩٩٤	(٠,٢٠)	(٠,٠٦)	(٠,٦٠)	(٠,١٥)
١٩٩٥	٠,٠٥	٠,٠٣	٠,٥٠	٠,٠١٪

المصدر : تقارير مؤسسة النقد العربي السعودي - أعداد مختلفة .

نتائج الاختبارات

تظهر نتائج اختبار العلاقة بين المتغيرات السابقة في جدول (٤) .

جدول (٤)

نتائج الدراسة التطبيقية لتأثير الانفاق الحكومي على الاستثمار الخاص

المتغيرات العلاقات	C_g	i_g	K F	
معامل الارتباط	٠,٤٧	٠,١٩	٠,٠٢	i_t
معامل التحديد R^2	٠,٣٠	٠,١٣	٠,٠٧	
اختبار F	**٨,٢٤	٢,٣٧	١,٥٠	
اختبار Q	*٣,٣٠٤	*٢,٤٤١	*٢,١٣٦	

* معنوية عند درجة ثقة ٩٥٪ ومستوى معنوية ٥٪.

** معنوية عند درجة ثقة ٩٩٪ ومستوى معنوية ١٪.

- وبتحليل بيانات الجدول (٤) نجد أن الانفاق الاستهلاكي الحكومي هو المؤثر في الاستثمار الخاص والعلاقة بينهما معنوية بدرجة ثقة ٩٩٪ وفقًا لاختبار F وكذلك معنوية بالنسبة لاختبار البواقي، مما يشير إلى عدم عشوائية البيانات وأن أخطاء النموذج أخطاء عشوائية متوسطها صفر وتباينها ثابت وغير مرتبطة مع بعضها البعض زمنيًا .

- إن تخفيض الانفاق الحكومي في المملكة وخاصة الانفاق الاستهلاكي في فترات الانكماش من شأنه زيادة حجم الفجوة الانكماشية حيث يصحبه تخفيض في الاستثمار الخاص ومن ثم يؤثر سلبًا على مجالات النمو الاقتصادي .

- إن العلاقة بين الانفاق الاستهلاكي والاستثمار الخاص علاقة موجبة تكاملية بمعنى أن زيادة الانفاق الاستهلاكي الحكومي من شأنه زيادة معدلات الاستثمار الخاص وهذا يؤكد أهمية الانفاق الحكومي وخاصة الانفاق الاستهلاكي ومدى تأثيره على الطلب الكلي ويوضح كذلك أن الانفاق الاستهلاكي الحكومي في معظمه يتجه الى تحفيز القطاع الخاص وتنمية استثماراته .

ومن تتبعنا لتطور الانفاق الحكومي يتضح لنا أيضًا أنه في فترات تراجع هذا الانفاق (مع انخفاض أسعار النفط) كانت الحكومة تركز على خفض الانفاق الاستثماري أكثر من الانفاق الاستهلاكي، مما خفف من حدة الاستجابة الكبيرة من قبل القطاع الخاص لهذا الخفض في الانفاق الحكومي .

والشكل رقم (أ) يبين أن الاستثمار الخاص يكاد يسير في نفس اتجاه الانفاق الاستهلاكي الحكومي في معظم فترات الدراسة، مما يؤكد العلاقة الاحصائية بين المتغيرين والمتتبع لاتجاهات ومجالات الانفاق الحكومي يجد أنه في السنوات الأخيرة كان أكثر من ٥٠٪ من الانفاق الحكومي يوجه إلى تنمية الموارد البشرية وأكثر من ٧٠ مليون ريال[١٤] وجه لتدعيم نشاط الأقراص من خلال مؤسسات الأقراض المختلفة كصندوق التنمية العقارية وصندوق التنمية الصناعية. ويلي ذلك الانفاق في مجال الصحة والتنمية الاجتماعية وكلها مجالات تخدم الاستثمار الخاص ، وتعمل على رفع أدائه حيث توفر له الكوادر البشرية المؤهلة علمياً واجتماعيًا وثقافيًا وكما توفر له القروض التي من شأنها تشجيع الاستثمار ورفع مستوى كفاءته.

شكل (أ)

معدل الانفاق الاستهلاكي الحكومي والاستثمار الخاص

خلال الفترة من عام ١٩٧٥ وحتى عام ١٩٩٥م

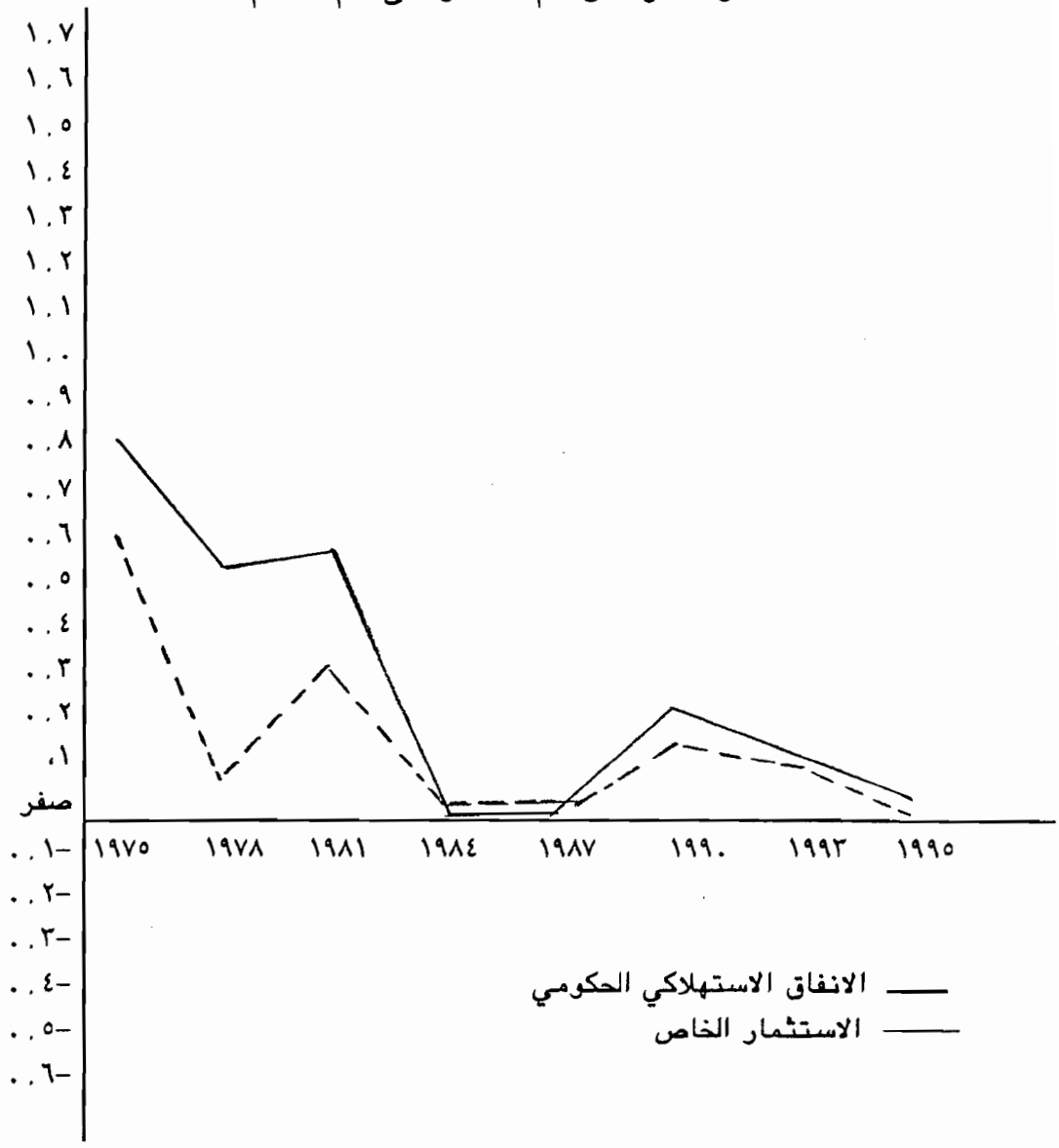

[٣] تأثير الانفاق الحكومي (الاستثمار الاستهلاكي) على الاستهلاك الخاص

لبيان تأثير الانفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص تم تكوين نموذج يشمل خمس متغيرات ولقياس العلاقة بينها وبين الإستهلاك الخاص وهذا ما تصوره

$$C_t = a + Pc_{-1} + gg_t + qg_{-1} + RCg_t + LCg_{-1} + e_t$$

حيث أن :

C_t = قيم الاستهلاك الخاص في الفترة t (سنوات الدراسة ٧٥ - ١٩٩٥).

a = مقدار ثابت

P = ويمثل مرونة الاحلال وقد تم افتراض أنها = ١ صحيح

q = معامل الاحلال . أي معدل الاحلال بين الانفاق الحكومي والاستهلاك الخاص.

e_t = متجه عشوائي مستقل

g_t = الانفاق الحكومي في الفترة الحالية

g_{-1} = الانفاق الحكومي السابق

Cg_t = الانفاق الاستهلاكي الحكومي الحالي

Cg_{-1} = الانفاق الاستهلاكي الحكومي السابق.

وتم عمل سلسلة زمنية وفقًا للمعادلة المذكورة وتقدير معادلة الانحدار للاستهلاك الخاص الحالي مع كل متغير في الفترة الحالية ونفس المتغير في الفترة السابقة (بفترة ابطاء سنة واحدة) كما تم تقدير الانحدار الذاتي لمعرفة مدى تأثير الاستهلاك الخاص السابق (فترة ابطاء سنة) على الاستهلاك الخاص الحالي. ولقد أظهرت العلاقة بين المتغيرات المذكورة والاستهلاك الخاص النتائج التي بينها الجدول التالي رقم (٥) .

جدول (٥)

نتائج دراسة تأثير الانفاق الحكومي على الاستهلاك الخاص

المتغيرات / الاختبارات	الاستهلاك الخاص السابق C -1	الانفاق الحكومي الحالي g_t	الانفاق الحكومي السابق g_{-1}	الاستهلاك الحكومي الحالي C_{gt}	الاستهلاك الحكومي السابق C_{g-1}	
معامل التحديد R^2	٠,٤٢	٠,٣٠	٠,٦٦	٠,١٩	٠,٦٦	
معامل الارتباط	٠,٥٠	٠,٣٦	٠,٤٩	٠,٣١	٠,٤٩	
اختبار F	*١٣٠,٧١	**٨,٠٧	*٣٧,٢	***٣,٣٣٦	*٣٧,٢٠	C_t
اختبار Q*	*٧,١٥	*٦,٤٢	**١,٦٢٩	***٥,٢٢٣	١,٦٢٩	

* معنوية عند مستوى معنوية ١٪ ودرجة ثقة ٩٩٪ .

** معنوية عند مستوى معنوية ٢,٥٪ ودرجة ثقة ٩٧,٥٪

*** معنوية عند مستوى معنوية ١٠٪ ودرجة ثقة ٩٠٪ .

وتتمثل النتائج التي يوضحها الجدول رقم (٥) في :

- أن الانفاق الحكومي (الاستهلاكي والاستثماري) وكذلك الانفاق الاستهلاكي الحكومي السابق (بفترة ابطاء سنة واحدة) له تأثير ايجابي على الاستهلاك الخاص حيث معامل التحديد ٦٦٪ ، مما يشير الى أن ٦٦٪ من التغيرات التي تطرأ على الاستهلاك الخاص ترجع الى الانفاق الحكومي . وكذلك فإن الانفاق الاستهلاكي الحكومي يؤثر على الاستهلاك الخاص بعد مرور سنة من هذا الانفاق كما أن علاقة الارتباط بينهما يكون نحو ٥٪ والعلاقة معنوية بدرجة ثقة ٩٩٪ . كما يوجد ارتباط ذاتي بين البواقي ، أي أن البواقي عشوائية وليست ناتجة عن المتغيرات .

- إن العلاقة بين الانفاق الحكومي والاستهلاك الخاص طردية وموجبة، مما يشير الى أن نمو الانفاق الحكومي يصاحبه زيادة ونمو في الاستهلاك الخاص.
- ان الاستهلاك الخاص السابق (بفترة ابطاء سنة واحدة يؤثر طرديًا على الاستهلاك الخاص الحالي .وإن زيادة الاستهلاك السابق يصاحبه زيادة أكبرفي الاستهلاك الحالي بعد مرور سنة.

ويعني ذلك أن الانفاق الحكومي يتكامل مع الاستثمار والاستهلاك الخاص .

الخلاصة والنتائج

- أن زيادة الانفاق الحكومي في المملكة العربية السعودية قد يصاحبه ارتفاع في المنفعة الحدية للاستهلاك الخاص مما يشير الى الدور الكبير الذي يقوم به الانفاق الحكومي في دعم وزيادة الاستهلاك الخاص . وأن الاستهلاك الخاص يعتمد بدرجة كبيرة في نموه وزيادته على اتجاهات نمو وزيادة الانفاق الحكومي.

- هناك أيضًا تأثير ايجابي للانفاق الحكومي، وخاصة الاستهلاكي، على الاستثمار الخاص وذلك يؤكد أهمية الانفاق الحكومي في المملكة فإنخفاض هذا الانفاق يؤثر بالسلب على أداء الاقتصاد نظراً لتأثيره على كل من الاستهلاك والاستثمار الخاص من هنا يتضح إلى أنه في الظروف التي تضطر معها الدولة إلى تخفيض حجم الانفاق الحكومي لا بد أن يتم هذا التخفيض تدريجيًا وبخطوات متأنية حتى لا يصاحب ذلك صدمة انكماشية لأن تأثير ذلك التخفيض لن يقتصر على خفض الاستهلاك الخاص فقط بل يمتد إلى الاستثمار الخاص أيضًا . لذلك نجد أن تخفيض الانفاق الحكومي الذي تم في أواخر الثمانينات لمواجهة انخفاض العوائد البترولية وخاصة في المجال الاستثماري تسبب في حدوث بعض المصاعب التي واجهت شركات القطاع الخاص وخاصة تلك التي ترتبط استثماراتها بالقطاع الحكومي، حيث انخفض هامش أرباحها ولم تستطع تشغيل طاقاتها الانتاجية تشغيلاً كاملاً الأمر الذي صاحبه اتجاه نزولي في خطط الاستثمار المستقبلية لهذه الشركات(١٤).

- الانفاق الحكومي في المملكة انفاق تنموي يصاحبه زيادة ونمو في حجم الاستثمارات ،الاستهلاك الخاص فهو محرك أساسي للنمو الاقتصادي . لذلك عند استخدام هذا الانفاق كأداة من أدوات السياسة المالية لابد من مراعاة أهميته ودورة في نمو الاستهلاك والاستثمار الخاص. لذا فإن وجود الدراسات التفصيلية التي تحدد تأثير كل مكون من مكونات الانفاق الحكومي على الاستثمار والاستهلاك الخاص سوف تساهم في إعطاء نتائج أكثر تفصيلاً تخدم السياسة المالية .

المراجع

١ - مختار محمد بلول ، " تحديد وقياس الحجم الأمثل للإنفاق الحكومي من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي في المملكة العربية السعودية"، مجلة جامعة الملك سعود ، المجلد الثاني ، العلوم الإدارية ، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م صـ ١٥٥ - ١٧٢ .

٢ - وزارة التخطيط " خطة التنمية الخامسة ١٤١٠ - ١٤١٥هـ المملكة العربية السعودية .

٣ - Bailey, Martin J., (1971) " National Income and the Price Level," MC Craw - Hill, .

٤ - Barrow, Robert J., (1981), "Output effects of government purchases", Journal of Political Economy" Vol. 89, PP. 1086 - 1121 .

٥ - كل من :

- Aschauer, David Alan, (1985) "Fiscal Policy and Aggregate Demand". American Economic Review, 75, PP. 177 - 1127 .

- Kormendi, Roger C., and Philip G. Meguire, (1984) Cross Regime evidence of Macro economic rationality", Journal of Political Economy, 92, P. 875 - 908 .

٦ - Aschauer, D.A.,(1989) "IS Public Expenditure Productive.? " Journal of Monetary Economics , Vol., 23, PP. 177 - 200 .

٧ - Barro, R., (1991) "Across - Country Study of growth, Saving and government in D. Bernheim and J. Shoven (eds) National saving and economic performance, " NBER, University of chicago press, chigago, IL, PP 271 - 301 .

٨ - Barram, E. and Ward, B., (1995),"The externality effect of government Expenditure on investment in OECD Countries, " Applied Economics, 25, PP. 711 - 716 .

٩ - Karras G. (1994), "Government Spending and Private Consumption -Some international evidence", Journal of Money, credit, and Banking , Vol. 26 P. q- 22.

١٠- Isablela Argimon, Jose M.G.P. and Jase M. Roland, (1979), "Evidence of Public Spending Crowding - Out from a panel of OECD countries., Applied Economics , Vol. 29 N.8, August PP. 1001 - 1010 .

١١- مؤسسة النقد العربي السعودي - التقرير السنوي - أعداد مختلفة .

١٢ - International Monetary Fund, 1997 .

١٣ - والتر مندل ، " السلاسل الزمنية من الوجهة التطبيقية ونماذج بوكس - جينكيز" ، ترجمة عبدالمرضي عزام ، دار المريخ - الرياض - ١٤١٢هـ ١٩٩٢م .

١٤ -مؤسسة النقد العربي السعودي - التقرير السنوي ١٩٩٧ .

١٥ -وزارة التخطيط - "خطة التنمية الثالثة والرابعة" -المملكة العربية السعودية .

"Government Expenditure and its Impact on Private Sector in Saudi Arabia During 1975 - 1995 "

This Paper has invistigated the relationship between private investment- consumption and Puplic spending in Kingdom of Saudi Arabia during the Period of 1975 - 1995 . It has aimed at testing the influence of government expenditure of private sector.

The lmpirical results presented here lend support to the existence of positive impact of government consumption on private investment and the same of government expenditure on private consumption .

These results indicate that levels of public spending tends to be positively correlated with the level of private consumption and investment . They are best described as complementary". This results Proride us with an explanation the importance of Saudi Public spending and its role in the economy .